



حرية الإعلام حدودها السماء
Freedom of Press... as high as the sky

تقرير رصد الإعلام الأردني
حزيران 2019
مركز حماية وحرية الصحفيين

مسلسل "جن" في الإعلام الأردني من التغطية إلى التحريض

أعدّ التقرير:

- وليد حسني
- إسلام البطوش



القسم الاول التغطية والمعايير المهنية والحقوقية والقانونية

مقدمة

حظي مسلسل "جن" باهتمام إعلامي استثنائي لما أثاره من ردود فعل غاضبة لدى الأردنيين على مختلف مستوياتهم مما انعكس وبالضرورة على تغطيات وسائل الإعلام الأردنية واهتمامها بردود الأفعال التي وصلت إلى حد التحريض على المسلسل وطاقمه. بلغت نتائج رصد وسائل الإعلام في عينة الرصد 189 مادة صحفية تغطي الفترة الزمنية من 13-2019/6/21، حيث وصلت حصة الصحف اليومية منها إلى 33 مادة وبنسبة (17.5%)، في حين بلغت حصة وسائل الإعلام الإلكترونية في عينة الرصد 156 مادة وبنسبة (82.5%). وفي الوقت الذي يتوجب علينا فيه التأكيد على عدم قدرتنا على رصد كامل ما نشرته بعض وسائل الإعلام في عينة الرصد لأسباب ربما تكون فنية وتقنية تتعلق بأنظمة الأرشفة والحفظ في تلك المؤسسات، فإن هذه المشكلة بالرغم من أهميتها في عملية الرصد فإنها لن تؤثر كثيراً على مضمون النتائج بقدر تأثيرها على نتائج الرصد الكمي فقط¹.

المنهجية:

اعتمدنا في عملية الرصد والتحليل منهج البحث الكمي والوصفي، وعلى مدى 9 أيام أي منذ بث الحلقة الأولى من مسلسل "جن" في 13 حزيران يونيو 2019 وحتى 21 حزيران يونيو، وهو الوقت الذي بدأت تضعف فيه ردات الفعل الإعلامية والشعبية على المسلسل. وقام فريق الرصد بجمع وتوثيق كل ما تم نشره في عينة الرصد من مقالات وتقارير وتصريحات وبيانات، بما في ذلك المواد المكررة التي أعيد نشرها في مواقع عديدة. ويستهدف هذا التقرير التحليل الكمي للتغطيات الصحفية لقضية مسلسل "جن" وردات الفعل، ثم رصد وتحليل مدى التزام وسائل الإعلام في عينة الرصد بالمعايير المهنية التي استندنا فيها ثلاثة معايير رئيسية هي مدى الالتزام بالاعتماد على المصادر المعروفة، ونسبة المصادر المجهولة في التغطية، ومدى الالتزام بالاعتماد على أكثر من مصدر، ثم مدى الالتزام بعرض الرأي والرأي الآخر، إضافة إلى استكشاف مدى الالتزام بعرض المعالجة الحقوقية والقانونية في المواد الصحفية.

ويستهدف هذا التقرير أيضاً استكشاف فيما إذا كانت التغطيات الإعلامية لملف مسلسل "جن" قد تضمنت دعوات للتحريض على العنف أو التمييز أو الكراهية، استناداً لمعايير الأمم المتحدة في منع التحريض ومكافحة التمييز وبث خطاب الكراهية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخطة عمل الرباط، ومبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة.. الخ.

¹-نشرنا هذا التقرير على الموقع الإلكتروني لحرية الصحفيين في عمان بتاريخ 14 حزيران 2019.

توزيع المواد المنشورة في عينة الرصد:

يكشف الجدول رقم (1) المخصص لتوزيع المواد الصحفية على وسائل الإعلام في عينة الرصد ونسبة كل منها إلى إجمالي العينة المرصودة، اهتماما أوسع لوسائل الإعلام الإلكترونية بتغطية الحدث ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة التغطيات في الصحف اليومية الأربعة (17.5%) وبما يمثل 33 مادة فقط، فإن نسبة وسائل الإعلام الإلكترونية بلغت نحو 5 أضعاف ما تم رصده في وسائل الإعلام الورقية وبنسبة (85.5%) أي ما يمثل 156 مادة تم بثها سواء كأخبار أو تقارير أو تصريحات أو بيانات أو فيديو.

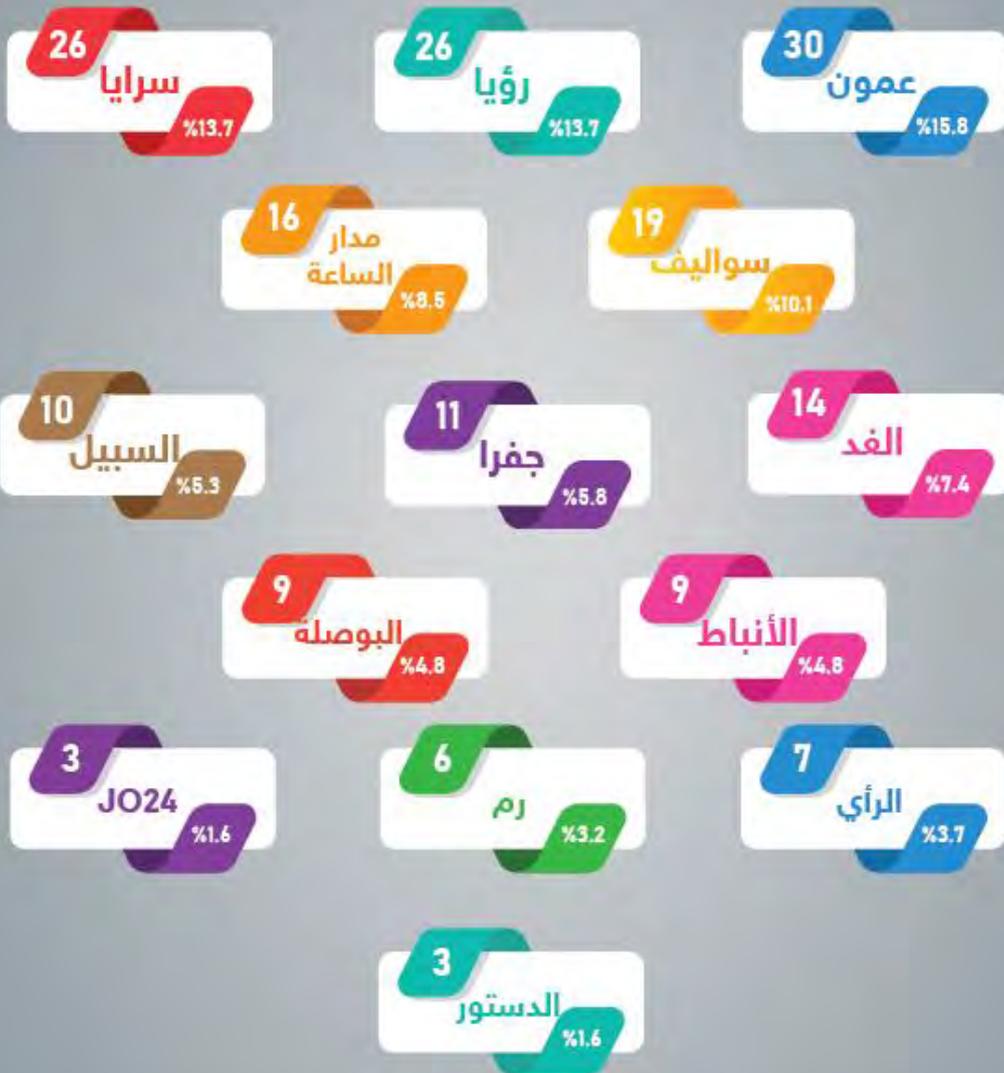
ووفقا للجدول فإن جريدة الغد تصدرت الصحف اليومية بنشر 14 مادة وبنسبة (7.4%) من إجمالي المواد التي تم نشرها في الصحافة اليومية الورقية، تليها جريدة الأنباط بنشر 9 مواد وبنسبة (4.8%).

وتصدرت وكالة عمون للصحافة الإلكترونية بنشر 30 مادة بالمكرر منها أو ما يعادل (15.8%) من إجمالي ما تم رصده، يليها بالتساوي كل من موقعي رؤيا الإخباري، وسرايا بنشر 26 مادة لكل منهما أي ما يعادل (13.7%) من إجمالي التغطيات التي تم رصدها.

يوضح جدول رقم (1) توزيع المواد الصحفية على وسائل الإعلام في عينة الرصد

جدول (رقم 1) توزيع المواد الصحفية على وسائل الإعلام في عينة الرصد ونسبتها			
الرقم	المؤسسة	عدد المواد	النسبة
1	عمون	30	15.8%
2	رؤيا	26	13.7%
3	سرايا	26	13.7%
4	سواليف	19	10.1%
5	مدار الساعة	16	8.5%
6	الغد	14	7.4%
7	جفرا	11	5.8%
8	السبيل	10	5.3%
9	الأنباط	9	4.8%
10	البوصلة	9	4.8%
11	الرأي	7	3.7%
12	رم	6	3.2%
13	الدستور	3	1.6%
14	جو 24	3	1.6%
المجموع		189	100%

توزيع المواد الصحفية على وسائل الإعلام في عينة الرصد ونسبتها



• تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين
 مسلسل "جن" في الإعلام الأردني من التغطية إلى التحريض

تفاصيل التغطيات في عينة الرصد:

1. جريدة الغد:

نشرت جريدة الغد 14 مادة اعتمدت جميعها على المصادر المعروفة، كان من بينها مادة واحدة اعتمدت على تعدد المصادر ومادة واحدة اعتمدت فيها على عرض أكثر من رأي (الرأي والرأي الآخر).

وفي الوقت الذي خلت فيه 12 مادة من أية معالجة حقوقية أو قانونية فإن "الغد" نشرت مادتين فقط تضمنتا معالجة قانونية وردتا في مقالي رأي².

واعتمدت الغد في تغطياتها على 5 بيانات صحفية صادرة عن جهات متعددة، ونشرت خبرين فقط، وتقريراً واحداً، وتصريحاً واحداً، وبلغ عدد المواد المكررة في تغطياتها 9 مواد وبنسبة (64.3%) من إجمالي تغطياتها.

ويوضح الجدول رقم (2) تفاصيل تغطيات جريدة الغد.

جدول رقم (2) جريدة الغد							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	جن ... والانتقادات	✓	1	0	0	مقالة	0
2	جن بين الرفض والتبرير	✓	2	2	0	تقرير	0
3	"جن" .. وأسئلة لجدل بالقضايا	✓	1	0	0	مقالة	0
4	هل تتذكرون حكاية أبو شاكوش	✓	1	0	0	مقالة	0
5	هذا الجنون	✓	1	0	✓	مقالة	0
6	عن الوثيقة والجن وأشياء أخرى	✓	1	0	✓	مقالة	0
7	مخرج مسلسل جن	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
8	تنشيط السياحة	✓	1	0	0	بيان	مكرر
9	النواب يؤجل	✓	1	0	0	بيان	مكرر

مقالة مذللان ون جيل النهمري، وقالة امحاميس بلانك راجه (عن الوثيقة والجن وأشياء أخرى).²

10	المدعي العام يباشر	✓	1	0	0	مكرر	خبر
11	جن يصل البرلمان	✓	1	0	0	مكرر	بيان
12	الهيئة الملكية للأفلام	✓	1	0	0	مكرر	بيان
13	المدعي العام يوعز بوقف	✓	1	0	0	مكرر	خبر
14	"الإعلام": مسلسل "جن" لا يدخل	✓	1	0	0	مكرر	بيان

2. جريدة الرأي:

نشرت جريدة الرأي 7 مواد اعتمدت جميعها على المصادر المعروفة إلا أنها اعتمدت جميعها على مصدر واحد، ولم تلتزم بنشر الرأي والرأي الآخر إلا في مادة واحدة. ولم تنشر أية مادة تتضمن أية معالجة حقوقية أو قانونية للقضية.

واعتمدت في نشرها على 4 بيانات صحفية، وخبر واحد وتقرير واحد، وتصريح واحد فقط، فيما بلغ عدد المواد المكررة 6 مواد كانت نسبتها قياسا بإجمالي ما نشرته (85.7%). ويوضح جدول رقم (3) تفاصيل تغطيات جريدة الرأي

جدول رقم 3 جريدة الرأي

رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	هيئة تنشيط السياحة	✓	1	0	0	بيان	مكرر
2	النيابة العامة تضع يدها	✓	1	0	0	خبر	مكرر
3	إقليم البترا يشكل لجنة تقصي	✓	1	0	0	بيان	مكرر
4	هيئة الإعلام : ليس من صلاحياتنا	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	فعاليات البترا تدعو	✓	✓	✓	0	تقرير	0
6	نتفلكس تتوعد	✓	1	0	0	بيان	مكرر

7	الخلايلة جن انحدار اخلاقي	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
---	---------------------------	---	---	---	---	-------	------

3. جريدة الدستور³:

تم رصد 3 مواد نشرتها جريدة الدستور اعتمدت جميعها على المصادر المعرفة، كان من بينها بيانين ومقالة واحدة، وبتكرار مادة واحدة فقط. ويوضح جدول رقم (4) تفاصيل تغطيات جريدة الدستور

جدول رقم 4 جريدة الدستور							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	هيئة تنشيط السياحة تتابع	✓	1	0	0	بيان	مكرر
2	التطورات والصرعات	✓	1	0	0	مقالة	0
3	هيئة الإعلام: نتابع "مسلسل جن"	✓	1	0	0	بيان	0

4. جريدة الأنباط:

نشرت جريدة الأنباط 9 مواد اعتمدت جميعها على المصادر المعرفة إلا أنها لم تراعي الاعتماد على تعدد المصادر أو عرض الرأي والرأي الآخر كما أنها لم تنشر أية مادة تتضمن معالجة حقوقية أو قانونية.

ومن بين المواد التي نشرتها فقد اعتمدت على 3 بيانات، و5 مقالات، وخبر واحد، وخلت تغطيتها من أي تقرير أو تصريح، كما بلغ عدد المواد المكررة 5 مواد تمثل ما نسبته (55.6%) من إجمالي تغطياتها.

ويوضح الجدول رقم (5) تفاصيل تغطيات جريدة الأنباط

جدول رقم 5 جريدة الأنباط							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار

³ روبرا لأهيا تنزيهه أوسب بنظام خا لالرش فتل جيهن طع ال راص دون الوصول إل يبلق ال مودال خر طل يثين شرت هجر يدة³ لدلر تور حول هذه الفضيعة.

0	مقالة	0	0	1	✓	الجن عن الفضيحة والفضيلة	1
0	مقالة	0	0	1	✓	عفاريت الجن في الأردن	2
مكرر	مقالة	0	0	1	✓	أخلاقنا هويتنا	3
مكرر	بيان	0	0	1	✓	تنشيط السياحة	4
0	مقالة	0	0	1	✓	فيلم جن. هاتي الجرابات يا بنت	5
0	مقالة	0	0	1	✓	الجنس والخمور والقبل الساخنة	6
مكرر	بيان	0	0	1	✓	هيئة الإعلام عن فيلم "جن"	7
مكرر	خبر	0	0	1	✓	مدعي عام عمان يضع يده	8
مكرر	بيان	0	0	1	✓	"سلطة البترا": اجراءات قانونية ولجنة للتحقيق	9

5. وكالة عمون:

نشرت عمون وفقاً لنتائج الرصد 30 مادة منها 26 مادة اعتمدت على المصادر المعروفة، و4 مواد اعتمدت فيها على مصادر مجهولة، وخلت تغطياتها من الاعتماد على تعدد المصادر، أو عرض الرأي والرأي الآخر، كما خلقت جميع موادها من أية معالجة حقوقية أو قانونية. واعتمدت وكالة عمون في تغطياتها على نشر 11 بيانا صحفيا، و11 مقالة، و4 أخبار وتقريرين، وتصريحين، فما بلغ عدد المواد المكررة 17 مادة تمثل ما نسبته (56.7%) من إجمالي تغطياتها. ويوضح جدول رقم (6) تفاصيل تغطيات وكالة عمون

جدول رقم 6 وكالة عمون							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	مئات الأردنيات يوقعن	✓	1	0	0	بيان	0
2	من قلق إلى جن	✓	1	0	0	مقالة	مكرر

0	مقالة	0	0	1	✓	هذا شبه البدوي	3
مكرر	مقالة	0	0	1	✓	هذه "العفاريت" التي تطاردنا	4
0	مقالة	0	0	1	✓	مسلسل "جن" حالة زلزلة وبركان	5
0	مقالة	0	0	1	✓	هو إحنا ناقصنا (جن) /	6
0	مقالة	0	0	1	✓	اتفقنا على تجريم مسلسل "جن"	7
مكرر	مقالة	0	0	1	✓	أخلاقنا هويتنا	8
مكرر	بيان	0	0	1	✓	العمل الإسلامي: مسلسل "جن"	9
مكرر	خبر	0	0	1	✓	الادعاء العام يبدأ	10
0	مقالة	0	0	1	✓	مسلسل الجن لن أعلق بل اتساءل	11
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الاصلاح النيابية تحمل الرزاز	12
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	المفتي مسلسل جن انحدار اخلاقي	13
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الاعلام النيابية تستنكر	14
0	مقالة	0	0	1	✓	مسلسل جن وثقافة الشوارع	15
0	مقالة	0	0	1	✓	مسلسل جن ليست عماننا	16
مكرر	خبر	0	0	1	✓	النيابة العامة تضع يدها	17
0	خبر	0	0	0	مج هو ل	غضب شعبي بسبب مسلسل جن	18
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الثقافة النيابية تستنكر	19
0	مقالة	0	0	1	✓	هل كنا بحاجة لجن	20

21	قسوة "تعنيف الطفل"	✓	1	0	0	0	تقرير	0
22	مركبات تحمل عبارات من جن	مجهول	0	0	0	0	خبر	0
23	شيوخ البترا يطالبون	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
24	سلطة البترا لم توقف "جن"	مجهول	0	0	0	✓	تقرير	0
25	تأجيل الاجتماع النيابي حول جن	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
26	تنشيط السياحة	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
27	شبكة نتلفكس لن نتهاون	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
28	سلطة البترا تتوعد	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
29	هيئة الاعلام	✓	1	0	0	0	بيان	مكرر
30	مصدر رسمي يوضح حول جن	مجهول	0	0	0	0	تصريح	مكرر

6. جو 24⁴:

لا يمكن التأكيد بأن مجمل ما نشره جو 24 الإخباري حول مسلسل جن ينحصر في 3 مواد فقط، ولكن وكما أشرنا سابقاً فإن التقنية ونظام الأرشيف وحفظ المواد التي يستخدمها الموقع حالت بين الراصدين وبين رصد كل ما بثه الموقع من أخبار وتقارير وتعليقات. بالنتيجة فإن الراصدين وثقوا 3 مواد اعتمدت جميعها على المصادر المعروفة، إلا أنها لم تعتمد تعدد المصادر وتعددية الآراء كما أنها خلت من أية معالجة حقوقية أو قانونية، لكونها جميعها مقالات رأي، كان من بينها مقالة رأي واحدة مكررة. يوضح جدول رقم (7) ما استطاع الراصدون توثيقه في موقع جو 24 الإخباري

جدول رقم 7 جو 24 الاخباري ⁵							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية	نوع المادة	التكرار

من المؤكد أن موقع جو 24 الإخباري تتوفر على مواد عديدة أخرى حول هذه القضية إلا أن المصنف لم يتمكن من الوصول إلى تلك المواد⁴ لأسباب تقنية وتقني فتتبع نظام الأرشيف الخاص لدى الموقع مخططاً تقنياً

		أو قانونية					
مكرر	مقاله	0	0	1	✓	جن و"العفاريت" التي تطاردنا	1
0	مقاله	0	0	1	✓	"جنّ" يضرب الأردنيين ببذاءته	2
0	مقاله	0	0	1	✓	رأي في مؤامرة جن	3

7. جفرا نيوز:

نشر موقع جفرا نيوز 11 مادة اعتمدت 9 منها على المصادر المعروفة بينما نشرت مادتين بمصادر مجهولة غير معرفة، في الوقت الذي خلت جميع المواد من تعدد المصادر، وتعدد الآراء، أو أية معالجة حقوقية أو قانونية.

واعتمدت في نشرها على بيان واحد و4 مقالات رأي، و4 تصريحات صحفية، وخبرين ولم تنشر أي تقرير صحفي، وبلغ عدد المواد المكررة التي نشرتها 8 مواد وبنسبة (72.7%) من إجمالي تغطياتها.

ويكشف جدول رقم (8) التفاصيل الكاملة لتغطيات جفرا نيوز

جدول رقم 8 جفرا نيوز الإخباري							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	شبلبي حداد	✓	1	0	0	تصريح فيديو	مكرر
2	مسلسل جن أين الانحراف فيه	✓	0	0	0	مقالة	0
3	نقابة الفنانين	✓	1	0	0	بيان	مكرر
4	النائب عطيه	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
5	من قلق إلى جن	✓	1	0	0	مقالة	مكرر
6	ماذا يحل بالمجتمع	✓	1	0	0	مقالة	0

7	مفتي المملكة	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
8	النيابة العامة تضع يدها	✓	1	0	0	خبر	مكرر
9	مصدر عن جن	مجهول	1	0	0	خبر	مكرر
10	النائب المجالي	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
11	شبابنا الناهض	مجهول	1	0	0	مقال	0

8. رؤيا الإخباري:

بلغ عدد المواد التي نشرها موقع رؤيا الإخباري وفقا لنتائج الرصد والتوثيق 26 مادة اعتمدت جميعها على المصادر المعروفة، كان من بينها 7 مواد اعتمدت على تعددية المصادر، و7 مواد أخرى على تعدد الآراء ونشر الرأي والرأي الآخر. ألا أن جميع ما نشره لم يتضمن أية معالجة حقوقية أو قانونية.

وبحسب المعطيات فقد اعتمد رؤيا على نشر 12 بيان صحفي، و7 أخبار وتقريرين و5 تصريحات صحفية، وبلغ عدد المواد المكررة 20 مادة تمثل ما نسبته (76.9%) من إجمالي ما نشرته. يوضح جدول رقم (9) تفاصيل ما نشره موقع رؤيا الإخباري

جدول رقم 9 رؤيا الإخباري							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	تنشيط السياحة	✓	1	0	0	بيان	مكرر
2	تراجع تقييم	✓	1	0	0	خبر	مكرر
3	النقابات تدين	✓	1	0	0	بيان	مكرر
4	مجلس النواب يؤجل	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	غضب شعبي وجدل واسع	✓	✓	✓	0	تقرير تلفزيون	0
6	صحيفة تتهم السلطات السعودية	✓	1	0	0	خبر	0
7	النائب البدور	✓	1	0	0	بيان	مكرر

0	تقرير	0	✓	✓	✓	تعرف على تفاصيل	8
0	تقرير	0	✓	✓	✓	مسلسل "جن" يواصل إثارة الجدل	9
0	تقرير	0	✓	✓	✓	اين هيئة الإعلام	10
0	تقرير	0	✓	✓	✓	مسلسل جن يثير جدلا واسعا	11
0	تقرير	0	✓	✓	✓	هل دعمت الهيئة الملكية للأفلام	12
مكرر	خبر	0	0	1	✓	مدعي عام عمان	13
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الهيئة الملكية للأفلام	14
مكرر	بيان	0	0	1	✓	هيئة الاعلام	15
0	تقرير	0	✓	✓	✓	مسلسل جن يثير	16
مكرر	بيان	0	0	1	✓	شبكة نيتفلكس تصدر	17
مكرر	بيان	0	0	1	✓	اجتماع نيابي حكومي	18
مكرر	بيان	0	0	1	✓	توضيح جديد من الهيئة الملكية	19
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الاصلاح النيابية	20
مكرر	بيان	0	0	1	✓	نقابة الفنانين	21
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	مفتي المملكة	22
مكرر	بيان	0	0	1	✓	هيئة تنشيط السياحة	23
مكرر	خبر	0	0	1	✓	مدعي عام عمان	24
مكرر	بيان	0	0	1	✓	سلطة اقليم البترا تتوعد	25
مكرر	بيان	0	0	1	✓	البدور يستنكر	26

10. وكالة أنباء سرايا الإخبارية:

تساوت وكالة أنباء سرايا بعدد المواد التي نشرتها مع موقع رؤيا الإخباري بواقع 26 مادة لكل منهما، إلا أن وكالة سرايا اعتمدت في 23 مادة على مصادر معرفة مقابل 3 مواد اعتمدت فيها على مصادر مجهولة تماما.

واعتمدت في مادتين فقط على أكثر من مصدر إلا أنها لم تعتمد على عرض تعد الآراء، كما أن جميع موادها خلت تماما من أية معالجة حقوقية أو قانونية.

اعتمدت وكالة سرايا على نشر 12 بيان صحفي، و7 أخبار وتقريرين و5 تصريحات صحفية في تغطياتها، فيما بلغ عدد موادها المكررة 20 مادة وبنسبة (76.9%) من إجمالي تغطياتها.

جدول رقم (10) يوضح تفاصيل ما نشرته وكالة سرايا للأنباء

جدول رقم 10 وكالة سرايا							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	بعد فضيحة جن	مجهول	0	0	0	خبر	0
2	السعودية تزيل	مجهول	0	0	0	خبر	0
3	التعمري يعلق	✓	1	0	0	خبر	0
4	المجالي يتساءل	✓	1	0	0	خبر	مكرر
5	عشائر البترا	✓	1	0	0	بيان	مكرر
6	لماذا اجل النواب استدعاء 3 وزراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
7	الوزير السابق عمر ملحس ينفي	✓	1	0	0	بيان	مكرر
8	استدعاء 3 وزراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
9	المدعي العام يباشر	✓	1	0	0	خبر	مكرر
10	غضب صاخب من خباء المساجد	مجهول	0	0	0	تقرير	0
11	مسلسل جن يحصد تقييم متدني	✓	1	0	0	خبر	مكرر
12	نتفلكس تتوعد الاردنيين	✓	1	0	0	بيان	مكرر

مكرر	تصريح	0	0	1	✓	النواب يتوعدون مسلسل جن	13
مكرر	بيان	0	0	1	✓	نقابة الفنانين الاردنيين	14
مكرر	بيان	0	0	1	✓	النائب مصطفى العساف	15
	بيان	0	0	2	✓	النائب النوافلة حول مسلسل "جن"	16
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	مفتي المملكة الخلايلة	17
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	النائب عطية: أطالب بتحويل ملف جن	18
مكرر	خبر	0	0	1	✓	النيابة العامة تضع يدها	19
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	إقليم البترا يشكل لجنة تقصي حقائق	20
مكرر	بيان	0	0	1	✓	هيئة الاعلام	21
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الهيئة الملكية للأفلام	22
0	تقرير	0	1	✓	✓	مثقفون : "مسلسل جن" الصمت عنه خيانة	23
مكرر	بيان	0	0	1	✓	النائب البدور	24
مكرر	بيان	0	0	1	✓	الهيئة الملكية للأفلام	25
مكرر	تصريح	0	0	1	✓	نقيب الفنانين السابق	26

11. سوالييف:

بلغ إجمالي ما نشره موقع سوالييف 19 مادة منها 16 مادة معرفة المصادر مقابل 3 مواد مجهولة المصدر، واعتمدت على تعدد المصادر في مادة واحدة وعرضت في مادة واحدة عدة آراء، كما عرضت في مادة واحدة معالجة حقوقية أو قانونية. وبلغت حصة الاعتماد على نشر البيانات الصحفية 7 بيانات، و8 أخبار وتقريراً واحداً و3 تصريحات صحفية، ولم تنشر أية مقالة.

وبلغت نسبة المواد المكررة في موقع سواليف (94.7%) وهي نسبة عالية جدا تمثل 18 مادة من إجمالي ما نشرته البالغ 19 مادة.
ويوضح جدول رقم (11) تفاصيل ما نشره موقع سواليف

جدول رقم 11 سواليف							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	شبلي حداد	✓	1	0	0	فيديو	مكرر
2	عشائر البتراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
3	الامير علي يغرد	✓	1	0	0	خبر	مكرر
4	هيئة تنشيط السياحة تتابع	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	مخرج جن	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
6	مدعي عام عمان	✓	1	0	0	خبر	مكرر
7	والد ممثلة	مجهول	0	0	0	خبر	مكرر
8	استدعاء 3 وزراء	✓	1	0	0	خبر	مكرر
9	بيان هيئة الاعلام	✓	1	0	0	بيان	مكرر
10	سلطة اقليم البتراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
11	بالوثائق مراسلات	مجهول	0	0	0	خبر	مكرر
12	الادعاء العام يدخل	✓	1	0	0	خبر	مكرر
13	عنان كانت سعيدة	مجهول	0	0	0	خبر	0
14	مفتي المملكة	✓	1	0	0	خبر	مكرر
15	بيان رابطة علماء الاردن	✓	1	0	0	بيان	مكرر
16	نتفليكس تتوعد	✓	1	0	0	بيان	مكرر

مكرر	تصريح فيديو	0	0	1	✓	نقيب الفنانين الاسبق	17
مكرر	تقرير	✓	✓	✓	✓	قطيشات مسؤولية جزائية	18
مكرر	بيان	0	0	1	✓	للمرة الثانية الهيئة الملكية	19

12. وكالة مدار الساعة الإخبارية:

بلغ إجمالي المواد التي نشرتها وكالة مدار الساعة 16 مادة منها 13 مادة اعتمدت على المصادر المعروفة و3 منها على مصادر مجهولة، ولم تعتمد في تغطيتها على تعدد المصادر، أو تعدد الآراء، فضلا عن خلوها تماما من أي معالجة حقوقية أو قانونية.

واعتمدت وكالة مدار الساعة في تغطياتها على 11 بيانا صحفيا، ومقالة واحدة و4 أخبار ولم تنشر أي تقرير أو تصريح صحفي، كما بلغ عدد المواد المكررة التي نشرتها 14 مادة تمثل ما نسبته (87.5%) من إجمالي تغطياتها.

يوضح جدول (12) تفاصيل ما نشرته وكالة مدار الساعة الإخبارية

جدول رقم 12 مدار الساعة							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	النواب يؤجل	✓	1	0	0	بيان	مكرر
2	ولي احدى الممثلات	مجهول	1	0	0	خبر	مكرر
3	ماذا قال النائب النهار	✓	1	0	0	بيان	مكرر
4	العمل الاسلامي	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	تنشيط السياحة	✓	1	0	0	بيان	مكرر
6	الرواشدة يكتب	✓	1	0	0	مقالة	مكرر
7	مصدر رسمي	مجهول	0	0	0	خبر	0
8	هيئة الاعلام	✓	0	0	0	بيان	مكرر

9	الهيئة الملكية للأفلام	✓	1	0	0	بيان	مكرر
10	سلطة اقليم البترا	✓	1	0	0	بيان	مكرر
11	ابنة مسؤول سابق	مجهول	0	0	0	خبر	مكرر
12	النيابة العامة تضح	✓	1	0	0	خبر	مكرر
13	مفتي المملكة	✓	1	0	0	بيان	مكرر
14	نتفلكس تتوعد	✓	1	0	0	بيان	مكرر
15	توضيح من الهيئة الملكية	✓	1	0	0	بيان	مكرر
16	النائب ابو رمان يرد	✓	1	0	0	بيان	0

13. وكالة البوصلة للأخبار:

نشرت وكالة البوصلة 9 مواد اعتمدت فيها على المصادر المعروفة، كما نشرت مادتين تضمنتا عددا في المصادر، ومادتين أخريين تضمنتا عددا في الآراء، إلا أنها لم تقدم أية معالجة حقوقية أو قانونية.

وشكلت البيانات الصحفية أكثر من نصف موادها بنشرها 5 بيانات إلى جانب نشرها تقريرين وتصريحين صحفيين، فيما بلغ عدد المواد المكررة لديها 6 مواد تمثل ما نسبته (66.7%) من إجمالي ما نشرته

يوضح الجدول رقم (13) تفاصيل ما نشرته وكالة البوصلة للأخبار

جدول رقم 13 البوصلة							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	العمل الاسلامي	✓	1	0	0	بيان	مكرر
2	نقابة الفنانين	✓	1	0	0	بيان	مكرر
3	النواب يعلن	✓	1	0	0	بيان	مكرر

4	نخب اردنية تحذر	✓	✓	✓	0	تقرير	0
5	خير علم اجتماع	✓	1	0	0	مقابلة	0
6	وسط استياء واسع	✓	✓	✓	0	تقرير	0
7	مفتي المملكة	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
8	نتفلكس تصف	✓	1	0	0	بيان	مكرر
9	الملكية للأفلام	✓	1	0	0	بيان	مكرر

14. السبيل:

نشر موقع السبيل 10 مواد منها 9 مواد معرفة المصدر مقابل مادة واحدة مجهولة المصدر، وخلت تغطياتها من أي تعدد للمصادر أو تعدد في عرض الآراء، كما نشرت مادة واحدة تضمنت معالجة حقوقية أو قانونية.

واعتمدت السبيل على 6 بيانات في تغطياتها، وتقرير واحد و3 تصريحات صحفية، فيما بلغ عدد المواد المكررة التي نشرتها 7 مواد بنسبة (70.0%) من إجمالي ما نشرته. يوضح الجدول رقم (14) تفاصيل ما نشره موقع السبيل

جدول رقم 14 موقع السبيل							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	العرموطي	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
2	نعرف على العقوبة القانونية	✓	1	0	✓	تصريح	0
3	النائب العتوم	✓	1	0	0	تصريح	0
4	عشائر البتراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	علماء الشريعة	✓	1	0	0	بيان	0
6	تأجيل الاجتماع النيابي	✓	1	0	0	بيان	مكرر

7	هاشتاغ حاكموا جن	مجهول	0	0	0	مكرر
8	تنشي السياحة تتبرأ	✓	1	0	0	مكرر
9	لجنة نيابية تطالب	✓	1	0	0	مكرر
10	سلطة البتراء	✓	1	0	0	مكرر

15. وكالة رم للأخبار:

نشرت وكالة رم 6 مواد منها 5 مواد معرفة المصادر مقابل مادة واحدة مجهولة المصدر، وملت موادها جميعها من تعددية المصادر أو تعددية الآراء فضلا عن خلوها تماما من أية معالجة حقوقية أو قانونية. واعتمدت وكالة رم في تغطياتها على 3 بيانات صحفية، وخبر واحد، وتقرير واحد وتصريح واحد. ولوحظ أن جميع المواد التي نشرتها هي مواد مكررة وبنسبة بلغت (100%). يوضح جدول رقم (15) تفاصيل المواد التي نشرتها وكالة رم للأخبار

جدول رقم 15 وكالة رم							
رقم	المادة	مصادر معرفة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية	نوع المادة	التكرار
1	حملة دعائية	0	1	0	0	تقرير	مكرر
2	تفضلون العنف	✓	1	0	0	تصريح	مكرر
3	استدعاء 3 وزراء	✓	1	0	0	خبر	مكرر
4	عشائر البتراء	✓	1	0	0	بيان	مكرر
5	نتفلكس لن نتهاون	✓	1	0	0	بيان	مكرر
6	نقابة الفنانين	✓	1	0	0	بيان	مكرر

المعايير المهنية والمعالجة الحقوقية أو القانونية:

بلغ عدد المواد التي اعتمدت على مصادر معرفة 172 مادة من أصل 189 مادة تم رصدها وبنسبة (91.0%) مقابل 17 مادة مجهولة المصدر وبنسبة (9.0%). بالمقابل فقد ظهر واضحا عدم الاهتمام بأحد أهم المعايير المهنية المتمثل بالاعتماد على أكثر من مصدر، إذ ظهر الضعف واضحا تماما في هذا الجانب فمن إجمالي ما تم رصده من مواد فان

14 مادة فقط اعتمدت في موادها على مبدأ تعددية المصادر وبنسبة (7.4%) فقط وهي نسبة متدنية جدا.

وفي مدى التزام وسائل الإعلام في عينة الرصد بمعيار تعددية الآراء ونشر الرأي والرأي الآخر فإن النسبة تنخفض لتصل إلى (5.8%) فقط وهي نسبة متدنية جدا تؤثر سلبا على مدى التزام وسائل الإعلام بالمعايير المهنية في التغطيات.

لقد ظهر واضحا تماما الضعف الكبير في اهتمام وسائل الإعلام في عينة الرصد بتقديم معالجة قانونية للقضية سواء من زاوية حقوقية أو من زاوية قانونية بحتة، فمن بين جميع المواد التي تم نشرها فإن 3 مواد فقط قدمت معالجة قانونية وبنسبة متدنية جدا بلغت (1.6%).

هذا الضعف الواضح يفتح الباب أمام التساؤلات عن مدى اهتمام المؤسسات الإعلامية أو حتى الصحفيين والمحررين في إدماج القوانين والحقوق في تغطياتهم الصحفية لأية قضية كانت، وهل يرجع ذلك لأسباب شخصية؟ أم لسياسة المؤسسات الإعلامية؟، أم لضعف في الثقافة القانونية والحقوقية لدى الصحفيين والمحررين والمؤسسات الإعلامية؟

جدول رقم (16) تصنيف المواد حسب المعايير المهنية والقانونية

جدول رقم (16) تصنيف المواد حسب المعايير المهنية والقانونية						
المؤسسة	العدد	مصادر معرفة	مصادر مجهولة	تعدد المصادر	تعدد الآراء	معالجة حقوقية أو قانونية
الغد	14	14	0	1	1	2
الرأي	7	7	0	1	1	0
الدستور	3	3	0	0	0	0
الانباط	9	9	0	0	0	0
عمون	30	26	4	0	0	0
جو 24	3	3	0	0	0	0
جفرا	11	9	2	0	0	0
رؤيا	26	26	0	7	7	0
سرايا	26	23	3	2	0	0
سوايف	19	16	3	1	1	1
مدار الساعة	16	13	3	0	0	0
البوصلة	9	9	0	2	2	0
السبيل	10	9	1	0	0	1
رم	6	5	1	0	0	0
مجموع	189	172	17	14	11	3

تصنيف المواد حسب المعايير المهنية والحقوقية والقانونية في عينة الرصد



• تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين
 مسلسل "جن" في الإعلام الأردني من التغطية إلى التحريض

ويكشف جدول رقم 17 توزيع المصادر والفنون الصحفية التي اعتمدها وسائل الإعلام في عينة الرصد حيث يظهر الاعتماد الكبير على الأخبار الجاهزة المتمثلة بالبيانات الصحفية والتي أخذت نسبة عالية من اهتمام عينة الرصد إذ تم رصد 84 مادة اعتمدت على البيانات الصحفية وبنسبة (44.4%) من إجمالي التغطيات.

وتكشف نتائج الرصد عن تكرار نشر 136 مادة صحفية لدى عينة الرصد فقط وبنسبة (72.0%) من إجمالي المواد التي تم رصدها.

ويقصد بالمواد المكررة تلك المواد التي أعيد نشرها في مؤسستين إعلاميتين أو أكثر داخل عينة الرصد، مما يدل على أن وسائل الإعلام إما أنها تبدي اهتماما مشتركا بالحدث نفسه، أو أنها تعتمد على بعضها البعض في إعادة تحرير أو إعادة نشر ما تنشره المؤسسات الإعلامية الأخرى. ومن الملاحظ أن اهتمام وسائل الإعلام في عينة الرصد بكتابة التقارير عن القضية كان في أدنى سلم الأولويات لديها إذ تم رصد 18 تقريرا فقط بنسبة (9.5%) من إجمالي التغطيات، بلغت حصة رؤيا 7 تقارير وبنسبة (38.9%) من إجمالي نسبة التقارير.

يوضح جدول رقم (17) توزيع مصادر وفنون العمل الصحفي التي اعتمدت في التغطيات

جدول رقم (17) يوضح توزيع مصادر وفنون العمل الصحفي التي اعتمدتها الصحافة في التغطية							
المؤسسة	العدد	بيان	مقالة	خبر	تقرير	تصريح	تكرار
الغد	14	5	5	2	1	1	9
الراي	7	4	0	1	1	1	6
الدستور	3	2	1	0	0	0	1
الانباط	9	3	5	1	0	0	5
عمون	30	11	11	4	2	2	17
جو24	3	0	3	0	0	0	1
جفرا	11	1	4	2	0	4	8
رؤيا	26	14	0	4	7	1	18
سرايا	26	12	0	7	2	5	20
سواليف	19	7	0	8	1	3	18
مدار الساعة	16	11	1	4	0	0	14
البوصلة	9	5	0	0	2	2	6
السبيل	10	6	0	0	1	3	7
رم	6	3	0	1	1	1	6
المجموع	189	84	30	34	18	23	136

القسم الثاني

رصد التحريض والكراهية

ليس من السهل تماما وضع مفهوم فاصل وجازم لما بات يعرف بـ "خطاب الكراهية"، كما أنه ليس من السهل القيام بالحكم على أي خطاب أيا كان نوعه ومداه إن كان يتضمن خطاب كراهية، أم أنه حرية رأي وتعبير، وذلك بسبب التداخل الكبير بينهما. هذا التداخل المتشابك تماما يمثل حتى اليوم إحدى أبرز العوائق للفصل والفرز ما بين حدود حرية الرأي والتعبير ومتى تتحول هذه الحرية إلى خطاب كراهية.

خطاب الكراهية محليا:

لم ترد كلمة "الكراهية" وامتداداتها اللغوية في الدستور الأردني نهائيا، وباستثناء استخدامه لكلمة "تمييز" مرة واحدة فقط في الفقرة (1) من المادة (6) فإن مثل هذه الدلالات خلت تماما من النص الدستوري.

رفض الدستور الأردني في الفقرة (1) من المادة (6) أي تمييز بين الأردنيين "في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، حيث تمارس في هذه النطاقات الثلاث على المستوى العالمي جرائم الكراهية والتحريض على العنف والإرهاب وإلغاء الآخر، وانتهاك حرية الرأي والتعبير والمعتقد.

كفل الدستور الأردني في الفقرة (1) من المادة (15) (حرية الرأي)، مانحا لكل أردني الحق بأن "يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون".

ومن المعروف أن الضوابط القانونية لا يجوز أن تتعارض مع الحقوق الدستورية و/ أو مع المعاهدات الدولية التي صادق عليها الأردن، والتي تسمو على القانون الوطني. وحدود الاستثناءات في القانون يجب أن لا تخرج أو تزيد أو تتمدد عن الاستثناءات الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان؛ حتى لا تُزهق الحق.

إن كلمة "الكراهية" نصا لم ترد أيضا في قانون العقوبات الأردني لسنة 1960 وتعديلاته، لكون هذه الكلمة ودلالاتها لم تكن ضاغطة وحاضرة وتمثل مشكلة قانونية واجتماعية وحقوقية في حينه، حيث اكتفى قانون العقوبات في المادة (150) باعتماد نص فضفاض نص على (كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة ستة اشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين دينارا)⁶.

إن خطاب الكراهية بمفهومه غير المحدد أمميا حتى الآن يختلف في مفهومه ومضمونه عن جرائم الذم والقدح والتحقير، أثناء رصد وتقييم خطاب الكراهية الذي يتجاوز بمفهومه وأثره هذه الجرائم الثلاث الواضحة في قانون العقوبات.

سيحدث عيد هذا النص من قانون العقوبات وتبين خفي مشروعه تعديل لكونه المقترح على قانون الجزاء الإجرائي رقم 6
مشرفة "خطاب الكراهية" ووضع اقتعري فلوف موم "خطاب الكراهية".

وضعت وثيقة مبادئ كامدن تعريفا لخطاب الكراهية أصبح من أكثر التعريفات شيوعا على المستوى العالمي، بالرغم من أنه لا يزال هو الآخر تعريفا قاصرا وفضفاضا، إلا أن هذه المبادئ اعتبرت حدا فاصلا بين حرية التعبير المشروع، وحرية التعبير حين يتحول إلى خطاب كراهية. بحسب مبادئ كامدن فإن خطاب الكراهية هو "حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداوة والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده". ونصت مبادئ كامدن في المادة (12) على وجوب أن "تتبنى جميع الدول تشريعا يمنع أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني مما يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف" خطاب الكراهية".

واشترطت أن توضح الأنظمة القانونية الوطنية بشكل صريح أو عبر تفسير رسمي أن كلمة الكراهية والعداء تشير إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء، العداوة، أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة، وإن كلمة "دعوة" تعني وجود نية لترويج البغض للفئة المستهدفة وبطريقة علنية.

واعتبرت مبادئ كامدن "إن كلمة تحريض تشير إلى التصريحات حول المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية والتي تؤدي إلى خطر وشيك لوقوع التمييز أو العدائية أو العنف ضد أشخاص ينتمون إلى هذه المجموعات" مستثنية أي ترويج إيجابي لهوية مجموعة معينة من اعتباره خطاب كراهية¹⁰.

خطة عمل الرباط¹¹:

وضعت خطة عمل الرباط 6 معايير وصفقتها بالمقننة عالية الوضوح لتحديد القيود على حرية التعبير، وتحديد التحريض على الكراهية، ولتطبيق المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولإثبات أن الحدّ هي الاعتبار الذي تستند إليه تلك المعايير، وينبغي أن يشير التحريض على الكراهية إلى أكثر أشكال الازدراء حدّة وتأثيرًا في النفس.

ولغايات تقييم حدة الكراهية قالت الخطة إن هذا التقييم يجب أن تشمل نقاطه قساوة ما يُقال أو الضرر الذي يُدعى إليه، ودرجة تواتر الاتصالات وحجمها ومداهها، مقترحة معيارا من ستة أجزاء لتقييم أشكال التعبير المحظورة جنائيا وهي:

1. السياق: ويقصد به التعبيرات والكلمات التي تتضمن التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف ضدّ المجموعة المستهدفة، أو أن يكون لها تأثير مباشر على النية و/أو العلاقة السببية على حدّ سواء. مشترطة مراعاة الوضع الاجتماعي والسياسي السائد عند صدور الكلام ونشره.
2. المتحدث: أو منشئ الخطاب مثل وضعه الاجتماعي ومركزه القانوني، وحالته في المجتمع، وإن كان سياسيا أو حزبيا أو مسؤولا.. الخ.

– مبادئ كامدن حول حرية التعبير وللمساواة تتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلس العالمي لحقوق الإنسان المادة 19 على ريلبط: <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2009/04/Camden-Principles-ARABIC-web.pdf>

– خطة عمل الرباط تتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلس العالمي لحقوق الإنسان المادة 19 على ريلبط: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/SeminarRabat/Rabat_draft_outcome.pdf

3. النية: افتراض توافر النية في الدعوة للتحريض التزاما بنص المادة 20 من العهد الدولي واشتراط تفعيل العلاقة ثلاثية الزوايا بين غرض الخطاب وموضوعه وجمهور السامعين عند معالجة الحالة.
4. المحتوى أو الشكل: على نحو مدى قصديته المباشرة ومدى استفزازه المباشر للجمهور، والتركيز على الشكل والأسلوب والأمثلة والحجج المستخدمة.
5. مدى الخطاب: ويتضمن ذلك تأثير الخطاب، وطبيعته العامة، وحجم جمهوره، وعلنية الخطاب، ووسائل النشر، وحجم ردات الفعل، وفيما إذا كان لدى الجمهور وسائل للتصدي للتحريض، وما إذا كان البيان (أو العمل الفني) قد غمّم في بيئة محصورة أم مفتوحة على نطاق واسع لعامة الناس.
6. الأرجحية: ترجيح مدى احتمالية تأثير الخطاب لاحقا، وترجيح مدى الخطر الذي يمكن أن ينتج عنه، ومدى نجاحه أو فشله ضد المجموعات المستهدفة باشتراط مراعاة أن يكون هذا الخطاب مسببا لردة فعل مباشرة.

خطاب التحريض والكراهية في عينة الرصد

أظهرت نتيجة الرصد ورود 28 خطاب كراهية وتحريض غير مكرر من مجموع المواد التي تم رصدها والبالغة 189 مادة، تمثل (14.8%).
وتم رصد 11 مقالة تمثل (5.9%) من إجمالي المواد التي تم رصدها تضمنت خطاب كراهية وتحريض على المسلسل والممثلين فيه، ما يدل على أن الإعلاميين والصحفيين من كتاب الرأي الشخصي لا يزالون في رأس قائمة منتجي خطاب الكراهية.
وأنتج النواب ومسؤولين 8 خطابات تحريض وكراهية بنسبة (4.2%)، كما أنتجت الهيئات الدينية المتمثلة بخطباء المساجد خطاب كراهية واحد يمثل نسبة (0.5%)، فيما بثت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمثقفين 8 خطابات كراهية بنسبة (4.2%).
وفيما يل أبرز ما تم استخدامه من توصيفات وكلمات للتحريض على المسلسل كما وردت في عمل ضد الشرائع السماوية:

لجأ منتجو خطاب الكراهية إلى الحكم على المسلسل من زاوية دينية باعتباره مخالفا لتعاليم الإسلام السمحة، وخروج سافر على الشرائع السماوية، بما يروج له من رذيلة وإباحية يرفضها الإسلام وقيم المجتمع الأردني الدينية المحافظ.
استخدمت بعض الخطابات كلمات "الفُجَّار" والفجور والفحش والرذيلة والانحلال، في وصف المسلسل والعاملين فيه، فيما ذهب آخر إلى اعتباره جريمة تستوجب غضب الله تعالى، ولعنة الأمة، كما ذهب نائبان إلى وصفه بالخارج على تعاليم الدين الإسلامي، حتى إنهم عبثوا بآيات القرآن الكريم وحولوها إلى أغاني وترانيم وما شابه ذلك، مع أن دين الدولة الإسلام".

أخلاق المجتمع:

كررت جميع الخطابات توصيفات تفيد بأن المسلسل ضد أخلاق المجتمع الأردني، الذي يرفض مثل هذه الأعمال للأخلاقية المخالفة لمبادئه وقيمه، وربطها بالشرائع السماوية المخالفة لتعاليم الإسلام والمسيحية.



تكررت عبارات وتوصيفات وصف المسلسل بالخروج على تعاليم الإسلام والشرائع الدينية السماوية، في توظيف تحريضي واضح وربطها بأخلاق المجتمع الأردني المسلم وعاداته وتقاليده. اكتفت خطابات التحريض في هذا الجانب على تعزيز كراهية هذا العمل من وجهة نظر دينية أخلاقية رافضة لما وصفته بعض المواد "بالإباحية، والعهر، والأفعال النجسة، إشاعة الرذيلة، والألفاظ النابية الخادشة للحياء العام، انحلال، وترويج الانفتاح الإباحي والعلاقات غير السوية والتخلي عن الوازع الأخلاقي..".

التمييز بسبب الثروة أو النسب:

بخلاف ما نصت عليه المادة (26) من العهد الدولي الخاص بمنع (أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب) فقد لجأ كتاب مقالات إلى مخالفة هذه المادة بالتعريض سلبا بالممثلين سواء لجهة أماكن سكنهم "أردن أكبر من عمان الغربية وأكبر من مدارس أبناء الذوات"، أو لجهة ثروتهم، أو لجهة تعليمهم الذي تلقونه.

مخططات عدوانية خارجية تستهدف الأمن الوطني

اعتبر العديد من منتجي خطاب الكراهية والتحريض أن المسلسل موجه من جهات خارجية تستهدف النيل من الوحدة الوطنية الأردنية ومن العشائر، وهو عمل مؤسسي خطير، ومبرمج؛ تديره جهات مشبوهة، وأن المشروع الصهيوني يصب في هذه الخانة بهدف تفتيت مجتمعا وبلدنا، ما يمثل استهدافاً للدولة الأردنية، وهو تخطيط ودعم من اليهود ومنافقي العرب يُحاك بالخفاء ضد الدولة الأردنية واستهداف نسيجها المجتمعي بقيمه وأخلاقه والسعي المتواصل لتزكيه وجعله يقبل بما لا يريد القبول به تمهيداً لتنفيذ صفقة القرن والتنازل عن الأرض والمقدسات بعد التخلي عن القيم والأخلاق والقبول بالرذيلة والهبوط الأخلاقي، كما وصف بأنه هجمة ممنهجة من شأنها إشعال الفتنة بين أوصال المجتمع المدني المترابط، وهو نتاج طبيعي لمأسورة التمويل الأجنبي ونشاطات تكون مدعومة بالمنح من بعض الدول الأوروبية من خلال تقديم مثل هذه العروض التي تتصادم مع ثقافتنا وطبيعة مجتمعا الأصيل، استكمالا للغزو الثقافي... الخ.

سخرية وتحريض شخصي على العاملين في المسلسل:

وجه مطلقوا خطاب الكراهية عدة أوصاف للمشاركين في المسلسل تعتبر امتدادا لدلالات الخطاب على نحو (هؤلاء ليسوا طلبة التوجيهي الذين يتربون في أحضاننا ومدارسنا على ما فيها، ما كانت يوما مرتعا لشلة مراهقين من أبناء ذوات)، و(هؤلاء الشباب الذين غرقوا بالميوعة والمياصة والنعومة حتى كدت لا تفرق بين الذكر والأنثى إلا بفحص "الذي أن ايه")، و(الانحلال والحمل غير الشرعي عند البقية) و(الجنس والخمور والقبل الساخنة)، و(مشاهد لا يمارسها الفجار بهذه الصورة العلنية المقززة)، و(قيم البدو عالية ولن يطاولها أمثالك وشرف كبير لن تناله، ليس مثل من تربى في البارات وأحضان العاهرات وبال على نفسه عندما سمع صوت



الرصاص)، (البترء لن تكون ملاذاً للمتسكعين وأصحاب الأخلاق المندسين فلم تكون يوماً موطاً لمن يخرجون عن عادات وتقاليد وأعراف المجتمع المحمودة مضيئة أنه لن يسمح بأن تمر هذه الأفعال النجسة، والمتبرجين و المتبرجات وممارسة الانحطاط و الرذيلة). إن استخدام هذه التوصيفات يمثل امتداداً لخطاب التحريض لتكريس المزيد من الشعور بالكراهية للمسلسل والعاملين فيه، خاصة وأن معظم هذه التوصيفات وردت في مقالات الرأي.

التحريض على العقاب:

وصلت حالة التحريض على المسلسل إلى اعتبار الصمت عنه خيانة ومحاسبتهم جرأة مطالبين بمحاكمة كل من وافق على هذه المهزلة أو مثل أو صور فيها أو أجاز أي جزئية منها. واعتبر المحرضون أن المسلسل وجه صفة مهينة لكل أردني مما يستوجب محاسبة كل فرد مهما كان دوره في تسهيل هكذا أعمال تسيء لأبنائنا ومدارسنا وثقافتنا، كما طالب آخرون بإحالة ملف المسلسل إلى النائب العام وصولاً إلى محاسبة الجهات المسؤولة التي سمحت بتصوير المسلسل الإباحي في الأردن وكل من أدار أو مؤل أو رعا المسلسل. ودعا البعض إلى الضرب من حديد على يد العالمين في المسلسل وإيقاع أشد العقوبات بحق كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المشين والهابط ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه الإقدام على إنتاج مثل هذا العمل، والأخذ على يد هؤلاء المنحرفين، وكشف أهدافهم الخبيثة، ودعوة الاحزاب وقوى الشعب للدفاع عن العقيدة وحماية الشعب وملاحقة الجهات المسؤولة عن المسلسل.

النتائج والملاحظات:

1. أظهرت نتائج الرصد أن المعالجة القانونية والحقوقية تمثل الجانب الأضعف في التغطيات الصحفية.
2. لا تزال التغطيات الصحفية تعتمد على المصادر المجهولة في بعض تغطياتها، في الوقت الذي لا يزال اهتمامها على تعددية المصادر ونشر الرأي والرأي الآخر في مستوى متدن جديد مما يؤثر سلباً على معايير المهنية الإعلامية في التغطيات.
3. أظهرت النتائج أن اعتماد وسائل الإعلام الإلكترونية على تكرار ما يتم نشره في مواقع أخرى كبيراً، دون اللجوء إلى تطوير المحتوى والمضمون، والاكتفاء بعملية النسخ والنشر دون معالجة مهنية أو متابعة للحدث نفسه.
4. لا تزال الصحافة الإلكترونية تمثل تفوقاً واضحاً في التغطيات الإعلامية الكمية قياساً بالصحف الورقية، مما يضع أمام الصحف تحدياً استراتيجياً يدفعها للتفكير في تطوير وتجويد المحتوى والمضمون.
5. الصحافة الورقية حتى الآن أكثر تجنباً في استخدام ونشر خطاب الكراهية، غير أن الصحافة الإلكترونية هي التي تنشر ما يعتبر خطاباً للكراهية، وهو ما يحتاج منها إلى المراجعة الحقوقية والقانونية للمحتوى حتى يخلو من هذه الدلالات.

6. لا يزال الضعف القانوني والحقوقى لدى الإعلاميين والمحررين في غرف الأخبار واضحا مما يؤثر سلبا على المحتوى القانوني والحقوقى، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان.
7. ازدياد نسبة الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار خاصة في الصحافة الإلكترونية دون التأكد من دقة ما تنشره.
8. لا يزال خطاب الكراهية في الإعلام الأردني في حدوده الدنيا قياسا بوسائل إعلام عربية أخرى.

التوصيات والاقتراحات:

1. معالجة الضعف الحقوقي والقانوني لدى الصحفيين والإعلاميين ومحرري الأخبار بتنظيم ورشات عمل تثقيفية مركزة حول القوانين والحقوق المتعلقة بحقوق الإنسان.
2. حث المؤسسات الإعلامية على اختلافها لوضع ستايل بوك يحدد الكلمات والمفردات والخطابات التي تحتمل دلالاتها على خطاب كراهية أو تحريض على فئة دون أخرى.
3. من المهم رفع نسبة الأخبار والتقارير المنشورة التي تتضمن الرأي والرأي الآخر وتنوع المصادر في المادة الصحفية الواحدة تعزيزيا وتحقيقا للمعايير المهنية مما يستدعي من المؤسسات الإعلامية وضع ضوابط صارمة على صحفييها ومحرريها الالتزام بها.

